

## الإطار القانوني لجرائم الاتجار بالبشر في دولة الإمارات العربية المتحدة The Legal Framework on Human Trafficking in the UAE

عارف عبدالله محمد الوادعي Aref Abdullah Mohmmmed Alwadeai

Universiti Sains Islam Malaysia (USIM)  
arefalwadeai@hotmail.com

وان عبدالفتاح بن وان إسماعيل Wan Abdul fattah Bin Wan Ismail

Universiti Sains Islam Malaysia (USIM)  
wanfattah@usim.edu.my

### ملخص

لا يقبل الكيان الدولي عامة بما يسمى جرائم الاتجار بالبشر وذلك لانه؛ يعد من الممارسات التي تنتهك فيها حقوق الانسان ، اضافة الى ما قد ينتج عنه من تبعات وويلات كنتيجة لهذه الممارسات والأفعال الغير انسانية. و يهدف هذا البحث إلى التعرف على الإطار القانوني لجرائم الاتجار بالبشر في دولة الامارات العربية المتحدة ، كذلك التطرق الى ماجعل هذه التشريعات ذات طابع مميز عن بقية تشريعات دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بمراحل تطوره منذ بدايته الى ما وصل اليه في الوقت الحالي من خلال الإجابة على عدة أسئلة هما: ما ماهية جريمة الاتجار بالبشر ، وما هي أركانها؟ كيف ينظر المشرع الاماراتي من ناحية تحليلية لجرائم الاتجار بالبشر؟ ما هو دور المشرع الاماراتي في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر؟ وفي هذا البحث تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي. وفي نهاية البحث تم التوصل الى جملة من النتائج اهمها: فيما يتعلق بوضع المشرع الاماراتي قانوناً خاصاً لجرائم الاتجار بالبشر كقانون مكمّل لقانون العقوبات الاتحادي رقم (6) لعام (2012)، فثمة أمور وإجراءات يتوجب على المشرع الاماراتي سن القوانين الضرورية التي من شأنها توجب تجريم الاتجار بالبشر و تجريم الافعال التي من شأنها التحريض على ارتكاب مثل هذه الجرائم بكافة صورها، ووسائلها كيفما كانت وأياً كان الأثر القانوني أو الواقعي المترتب على هذا التحريض.

**الكلمات المفتاحية:** الاتجار بالبشر، العمل القسري، الاستغلال الجنسي، الرق، الإكراه، تجارة

الأعضاء البشرية.

## Abstract

Trafficking in human beings is not accepted by the International Entities as a whole; because of the human rights violations that it entails and the woes that result from these acts. This research aims to identify the legal framework for crimes of trafficking in human beings in the UAE, and what made these legislations are distinguished in the CGC related to their phases of developments, by answering two main questions, firstly: What is the crime of human trafficking and its pillars? Secondly: what is the role of the UAE legislator in combating human trafficking crimes? The research followed the descriptive analytical approach. Finally: at the end of this research, number of results are reached related to the development of the UAE law as a special law for crimes of human trafficking as a complementary law to the Federal Penal Code. There are matters and procedures the UAE law must do it, for example, the need to criminalize the act of incitement to commit crimes of human trafficking in all its forms, by any means and whatever the legal or factual effect of this incitement.

**Keywords:** Human Trafficking, Forced Labor, Sexual Exploitation, Slavery, Coercion, Human Organ Trade.

## المقدمة

المجتمع الدولي من الطبيعي تزايد قلقه عند التصاعد المستمر لجرائم الاتجار بالبشر، إذ باتت هذه الجريمة من أكثر الجرائم التي تزعج الضمير العالمي، لما يسري عليه من انتهاك مستمر لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والتي جعلت من الإنسان سلعة تباع وتشترى تحت إشراف عصابات منظمة دولية احترفت في عالم الإجرام في أشكال الرق المعاصر وغيرها ما تحتويه جرائم الاتجار بالبشر.

وعلى هذا النحو، فجريمة الاتجار بالبشر تعد من أشد الجرائم وطأة على حقوق وحرريات الإنسان التي كفلتها المواثيق الدولية والداستير والقوانين الداخلية في كافة الأنظمة القانونية التي تقوم على احترام سيادة القانون وحقوق وحرريات الأفراد.

وعلى الرغم من أن مختلف الشرائع السماوية والوضعية أكدت على مبدأ تكريم الإنسان وحرمة جسده وفي مقدمتها الشريعة الإسلامية كما أتت به في هذا المجال مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾ (الإسراء:70)، وكذلك ما جاءت به المواثيق الدولية العالمية والإقليمية، وما أقرته دساتير الدول وقوانينها الداخلية التي أكدت على ذات المبدأ، ومن ذلك ما ورد في نص المادة (4) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 من أنه: "لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص ويحظر الاستعباد والاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعها". (Article 4 of the Universal Declaration of Human Rights 1948) ومع ذلك كله فقد عرفت هذه الجريمة انتشاراً واسعاً مما أصبح يندرج بالخطر، إذ وسعت العصابات الدولية أنشطتها غير المشروعة لتشمل مناطق شاسعة من العالم محققة بذلك أرباحاً طائلة، بعد أن أصبحت هذه التجارة تحتل المرتبة الثالثة مباشرة بعد تجارة السلاح والمخدرات. (Al-Dabbās, 2017)

### المبحث الأول: ماهية الاتجار بالبشر في التشريع الإماراتي

تولي دولة الامارات العربية المتحدة أهمية قصوى لقضايا حقوق الانسان وعلى رأسها ظاهرة الاتجار بالبشر التي باتت آفة إجرامية عالمية تعاني منها العديد من دول العالم. من أجل ذلك أصدرت الدولة قانوناً خاصاً بغرض التصدي لهذه الظاهرة. ويعتبر القانون الاتحادي رقم (51) لعام 2006 بداية المبادرات الإماراتية الرسمية الرامية إلى تفعيل الجهود لمكافحة الظاهرة محلياً وتعزيز دور الامارات في المبادرات العالمية الرامية إلى القضاء على جرائم الاتجار بالبشر.

وفيما يلي نتناول ماهية الاتجار بالبشر في القانون الاتحادي رقم (51) لسنة 2006 في شأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر والمعدل بالقانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2015، وذلك على النحو الآتي:

### المطلب الاول: تعريف الاتجار بالبشر:

ورد تعريف الاتجار بالبشر في المادة (1) مكرراً (1) من القانون سالف الذكر، وذلك حين قررت الآتي:

"1. يعد مرتكباً جريمة الاتجار بالبشر كل من:

باع أشخاصاً أو عرضهم للبيع أو الشراء أو الوعد بهما.

استقطب أشخاصاً أو استخدمهم أو جندهم أو نقلهم أو رحلهم أو آواهم أو استقبلهم أو سلمهم أو استلمهم سواء داخل البلاد أم عبر حدودها الوطنية بواسطة التهديد بالقوة أو باستعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو استغلال النفوذ أو إساءة استغلال حالة الضعف، وذلك بغرض الاستغلال.

أعطى أو تلقى مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض استغلال الآخر.

2. يعتبر تجاراً بالبشر، ولو لم ينطو على استعمال أي من الوسائل المبينة في الفقرة السابقة ما يلي:

أ. استخدام طفل أو نقله أو ترحيله أو إيواؤه أو استقباله بغرض الاستغلال.

ب. بيع طفل أو عرضه للبيع أو الشراء.

3. يشمل الاستغلال في حكم هذه المادة، جميع أشكال الاستغلال الجنسي أو استغلال دعارة الغير أو السخرة أو نزع الأعضاء أو الخدمة قسراً أو الاسترقاق أو التسول أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد".

ومن خلال هذا التعريف المتقدم يمكننا رصد عدة أمور: فمن ناحية أولى نجد أن المشرع الإماراتي قد استعمل اصطلاح "الاتجار بالبشر" وذلك على نحو ما أورده كلاً من المشرع العماني والقطري، ولم يستعمل مصطلح "الاتجار بالأشخاص" كما فعل المشرع البحريني والسعودي والكويتي. والحقيقة أن التسمية التي جاء بها المشرع الإماراتي تعتبر دقيقة من الناحية اللغوية والقانونية، حيث أن مصطلح "البشر" يطلق فقط على الأشخاص الطبيعيين على حين أن مصطلح "الشخص" في القانون يمكن أن يطلق على الأشخاص الطبيعية أو المعنوية، ومن هنا صحت التسمية الأولى عن الثانية، لأن محل جريمة الاتجار بالبشر هو الشخص الطبيعي الحي وحده دون غيره من الشخص الاعتبارية (Muhammad, 2016) ومن ناحية ثانية، فقد أشار التعريف الوارد بقانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر الإماراتي إلى عناصر وأركان جريمة الاتجار بالبشر، وهي الوسائل والأفعال التي تشكل مظاهر السلوك الإجرامي في هذه الجريمة، وكذلك الغرض الاستغلالي.

ومن ناحية ثالثة، فقد جاء التعريف السابق، متوافقاً إلى حد كبير مع تعريف الاتجار بالبشر الوارد في المادة الثالثة من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000. بل إن المشرع الإماراتي قد تفوق على نظيره الدولي حين أضاف أفعالاً جديدة تشكل سلوكاً للجريمة كالبيع أو الشراء أو الوعد بأيهما، وكذلك الاستقطاب والترحيل.

ومن خلال المفهوم التشريعي المتقدم، فقد ذهب البعض إلى وضع تعريف فقهي شامل لما يعد إجاراً بالبشر، وذلك بقوله أنه: "كل فعل أو تعامل يتم بمقتضاه نقل أي شخص أو مجموعة من الأشخاص سواء كان طفلاً أو رجلاً أو امرأة إلى أشخاص آخرين نظير

مقابل. وذلك لاستغلالهم جنسياً في كافة الأنشطة الجنسية، أو استغلالهم في البحوث العلمية، وفي الحروب كمرتزقة واستغلالهم تجارياً في بيع أعضائهم واستغلالهم في الأعمال القسرية في الصناعة أو الزراعة على نحو يعرض حياتهم للخطر، أو استغلالهم في الهجرة غير الشرعية والتسفير الوهمي سواء تمت هذه الأفعال بمقابل أو دون مقابل وسواء تمت بإرادتهم الحرة أو رغماً عنهم. (Mukhtār, 2011) ، ويعرفه البعض الآخر بأنه: "تجنيد أشخاص أو نقلهم بالقوة أو الإكراه أو الخداع لأغراض الاستغلال بشتى صورته ومن ذلك: الاستغلال الجنسي، العمل الجبري، الخدمة القسرية، التسول، الاسترقاق، تجارة الأعضاء وغير ذلك (Qūrārī, 2009)، ونرى أنه من الصعوبة وضع تعريف جامع مانع للجريمة نظراً لمرونة الصياغة التشريعية للنص القانوني.

### المطلب الثاني: أركان جريمة الاتجار بالبشر:

تقوم جريمة الاتجار بالبشر على أساس تحقق كلاً من الركن المادي والركن المعنوي. فمن جهة أولى، يقصد بالركن المادي في جرائم الاتجار بالبشر كل ما يتضمنه كيان هذه الجريمة من ماديات محسوسة وملموسة بالحواس، والركن المادي يقوم على ثلاثة عناصر تتمثل أساساً في النشاط أو السلوك الإجرامي، والنتيجة التي لا بد أن يؤدي إليها هذا السلوك، وأخيراً العلاقة السببية وهي الرابط بين السلوك المكون للجريمة والنتيجة التي حدثت من وقوع هذا السلوك. فمن حيث النشاط أو السلوك الإجرامي فلكي تقوم الجريمة من الناحية القانونية لا بد من سلك طريق الفعل المادي، بمعنى أن السلوك الإجرامي في هذا النوع من الجرائم هو الذي يمثل مادية الجريمة، أي أنه الأداة التي تعبر عن مخالفة أوامر ونواهي المشرع والتي أوردتها القاعدة الجنائية، وبالتالي يوصف ذلك السلوك بعدم المشروعية. وقد بينت المادة (1) مكرراً (1) سالفه الذكر جميع الأفعال أو السلوكيات التي يقوم بها مرتكب جرائم الاتجار بالبشر في القانون الإماراتي والتي يكفي توافرها حتى تقع الجريمة كاملة مع توافر العناصر الأخرى للجريمة. ومن حيث النتيجة الإجرامية التي يؤدي إليها هذا

السلوك الإجرامي، فهي الأثر المترتب على الفعل الإجرامي وهذا الأثر يعاقب عليه القانون (Al-Alfi, 1980)، وذلك لما يترتب عليه من ضرر (Harbah, 1995). والنتيجة الإجرامية في جرائم الاتجار بالبشر هي الضرر المحقق أو المحتمل أو المفترض الذي من شأن واقعة الاتجار أن تحدثه في المجني عليه أو في غيره أو فيهما معاً (Al-Sharfi, 2009). أما من حيث علاقة السببية بين الفعل الإجرامي والنتيجة، فلا بد أن توجد علاقة سببية بين عنصري الركن المادي وتؤدي إلى إسناد الجريمة لمرتكبيها، وتتحقق هذه العلاقة حال ثبوت ارتكاب الجاني إحدى الأفعال سالفه الذكر (Talḥah, 2014).

ومن جهة ثانية، فإن جريمة الاتجار بالبشر وكغيرها من الجرائم، لا يتطلب القانون لقيامها أن يأتي الجاني بإحلال صور السلوك المادي في صورة الركن المادي للجريمة فحسب، بل لابد من أن يتوافر، إضافة لذلك، ركنها المعنوي، والذي يعبر عن الحالة النفسية للجاني صاحب هذا السلوك، ذلك أن هذا السلوك ينطوي على حركة مادية وكذا حركة إرادية تشكل العنصر النفسي لصاحب السلوك الإجرامي، إذ لابد أن تكون لماديات الجريمة انعكاس في نفسية الجاني (Al-Qahwajī, 2002). ويتمثل الركن المعنوي في الجرائم العمدية في القصد الجنائي (Husnī)، والذي يعني انصراف إرادة الجاني إلى إتيان السلوك وإحاطة علمه بعناصر الجريمة أو قبولها، حيث لابد أن تنصب الإرادة هنا على السلوك والنتيجة المعاقب عليها (Qāsim, 2011)، أي أنه لابد من توافر القصد الجنائي العام لكي تقوم الجريمة، والمكون من العلم والإرادة من الجاني بالنسبة للسلوك المكون لركنها المادي. ويلاحظ في هذا النطاق أن المشرع الإماراتي يعاقب على سلوك الاتجار بالبشر وكذا الشروع فيه.

وإلى جانب توافر القصد العام، يتطلب المشرع الإماراتي توافر القصد الجنائي الخاص بمعنى أن تتوافر لدى الجاني نية خاصة وهي نية الإضرار بالغير، وقد عبر المشرع عن القصد الجنائي الخاص في جرائم الاتجار بالبشر بقوله: "وذلك بغرض الاستغلال". ويمكن لنا

تصور القصد الخاص لهذه الجريمة في مجموعات ثلاث: المجموعة الأولى تتعلق بقصد الاستغلال الجنسي والثانية، قصد الاستغلال الجبري، أما الثالثة فتتعلق بقصد الاستغلال الطبي. ويلاحظ أخيراً، أن رضا المجني عليه أو الضحية في جريمة الاتجار بالبشر لا يعتد به، وبناء عليه تقوم هذه الجريمة كاملة، ولو توافر رضا الضحية سواء كان الأخير صريحاً أم ضمناً.

### المبحث الثاني: نظرة تحليلية لقانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر الإماراتي

بالاطلاع على قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر الإماراتي رقم (51) لسنة 2006 والمعدل بموجب أحكام القانون رقم (1) لسنة 2015، وبمقارنته مع بعض التشريعات الخليجية الخاصة بمكافحة الاتجار بالبشر، يمكن لنا إبداء الرأي حول بعض جوانب السياسة التشريعية للمشرع الإماراتي في مواجهة جريمة الاتجار بالبشر، وذلك من خلال الآتي:

#### المطلب الأول: الجوانب الإيجابية للسياسة التشريعية في مكافحة الاتجار بالبشر:

تعدد الجوانب الإيجابية لقانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر الإماراتي، والتي يمكن تلخيصها فيما يأتي:

التوسع في الأفعال المكونة لجريمة الاتجار:

إلى جانب الأفعال المنصوص عليها في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر وبخاصة النساء والأطفال لسنة 2000، والتي انحسرت في التجنيد، والنقل، والتنقل، والإيواء والاستقبال، والاحتيايل والخداع، واستغلال السلطة، واستغلال حالة استضعاف، وإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا؛ فإننا نلاحظ أن المشرع الإماراتي قد توسع في مجموعة الأفعال المشكلة للركن المادي لجريمة الاتجار.

فإلى جانب الأفعال سالف الذكر، رأى المشرع الإماراتي ضرورة التوسع في مدلول جرائم الاتجار بالبشر، فأدرج صور البيع أو الشراء والعرض للبيع أو الشراء أو الوعد بهما

والاستخدام ضمن صور التجريم في جرائم الاتجار بالبشر (Mutawallī, 2015)، وهذا التوسع يعكس سياسة المشرع في العمل على الحد والمنع بشكل كبير من وقوع جرائم الاتجار بالبشر.

وضع حماية خاصة للأطفال:

طبقاً لنص المادة (1) من قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر الإماراتي، فيقصد بمذلول "الطفل" كل إنسان حي لم يتم ثماني عشرة سنة ميلادية. وقد أسبغ المشرع الإماراتي على الأطفال حماية قانونية خاصة، فإذا كانت جريمة الاتجار بالبشر لا تعتبر قائمة قانوناً إلا حيث تتم الأفعال المجرمة باستخدام وسيلة أو أكثر من الوسائل المشار إليها في القانون، مثل استغلال حالة الاستضعاف، أو التهديد بالقوة أو باستعمالها، فإن جريمة الاتجار بالطفل تعتبر قائمة ولو لم ينطو فعل الاتجار على استعمال أي من الوسائل المبينة في القانون. وقد أقامت المادة (11) مكرراً (2) من ذات القانون قرينة قانونية مفادها افتراض علم الجاني بسن المجني عليه الطفل، حتى لا يدفع بعذر جهله بسن الطفل المجني عليه (Muhammad, 2016).

النص الصريح على مسؤولية الشخص الاعتباري:

أخذ المشرع الإماراتي بالمسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري، حيث قررت المادة (7) عقاب الشخص الاعتباري بغرامة لا تقل عن مائة ألف درهم ولا تتجاوز مليون درهم متى ارتكب ممثلوه أو مديروه أو وكلاؤه لحسابه أو باسمه إحدى جرائم الاتجار بالبشر. أما التدابير المتعلقة بالحل والوقف وتعيين الحارس فلم ينص عليها القانون الإماراتي، وكل ما هنالك أن المشرع قد نص على عقوبة الغلق للمحل الذي وقعت فيه جريمة الاتجار بالبشر، والذي لا يجوز فتحه مجدداً إلا لغرض مشروع وبعد موافقة النيابة العامة.

وضع حماية خاصة للضحايا والشهود في جرائم الاتجار بالبشر:

في خطوة هامة نحو حماية ضحايا وشهود جرائم الاتجار بالبشر وتشجيعهم على الإبلاغ عن المتهم، أكد المشرع الإماراتي على سرية أسماء وصور الضحايا والشهود في جرائم الاتجار بالبشر. حيث فرض المشرع عقوبة الحبس والغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف درهم أو إحداها على كل من نشر هذه الصور أو تلك الأسماء بأي وسيلة من وسائل العلانية المنصوص عليها في القانون، وذلك عملاً بحكم المادة (6) مكرراً من قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر الإماراتي. كما ألزمت المادة (14) منه كل شخص مختص بتطبيق أحكام هذا القانون بضرورة الحفاظ على سرية المعلومات التي حصلوا عليها جراء تنفيذ أحكامه، وأن الكشف عن سريتها لا يكون إلا بالقدر اللازم لذلك.

التشجيع على إبلاغ السلطات العامة عن الجريمة:

عملاً بحكم المادة (11) من القانون يعفى من جميع العقوبات كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات العامة القضائية أو الإدارية بما يعلمه عنها، وشرط ذلك أن يكون الإبلاغ قبل البدء في تنفيذ الجريمة، وأن يكون من شأن ذلك اكتشاف الجريمة قبل وقوعها أو ضبط مرتكبها أو الحيلولة دون إتمامها. فإذا كان الإبلاغ بعد الكشف عن الجريمة جاز للقاضي إعفاء المبلغ من العقوبة أو التخفيف منها متى مكن المبلغ السلطات المختصة من القبض على مرتكبي الجريمة الآخرين وذلك أثناء فترة التحقيق الجنائي الابتدائي.

تشديد العقوبات الجنائية:

باستقراء نصوص القانون الإماراتي نجد أن المشرع قد انتهج سياسية التشديد العقابي متى اقترنت جرائم الاتجار بالبشر بظروف شخصية أو عينية تقتضي ضرورة التشديد، وتتعلق الأولى بمدى خطورة الجاني، أو صفته، أو صلته بالمجني عليه، أو حالة ضعف المجني عليه. بينما تتعلق الثانية بوسائل ارتكاب الجريمة، وحالة تعدد الفاعلين، أو حمل السلاح، أو جسامة النتيجة الإجرامية، أو النطاق الإقليمي الذي ارتكبت فيه الجريمة.

إعفاء الضحية من الرسوم القضائية:

أعفى القانون رقم (51) لسنة 2006 الضحية في جرائم الاتجار بالبشر من الرسوم القضائية اللازمة لرفع الدعوى المدنية بالتعويض عن الضرر الناجم عن استغلاله في إحدى جرائم الاتجار بالبشر، وذلك عملاً بحكم المادة (13) مكرراً منه.

المساواة في العقوبة:

ساوى المشرع الإماراتي في مسألة توقيع العقوبة عن جرائم الاتجار بالبشر بين الفاعل الأصلي والشريك فيها سواء كان الأخير مباشراً أو متسبباً. كما ساوى المشرع في العقوبة بين الجريمة التامة والشروع فيها. وهذه السياسة التشريعية تشير إلى أن المشرع - بهذا التشديد - يعتبر جرائم الاتجار من الجرائم الخطره وأنها تحتاج إلى مواجهة جنائية حاسمة.

**المطلب الثاني: الجوانب السلبية للسياسة التشريعية في مكافحة الاتجار بالبشر:**

يمكن تلخيص عيوب قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر الإماراتي في عدة نقاط؛ يتعلق أولها بعدم تجريم فعل التحريض على ارتكاب جريمة الاتجار بالبشر. وثانيها بعدم النص على عدم الاعتداد برضاء المجني عليه في جرائم الاتجار بالبشر، وذلك بالمقارنة للمشرع العماني والسعودي. وثالثها عدم وضع تنظيم مستقل لأحكام تعويض ضحايا الاتجار بالبشر بالمقارنة للمشرع العماني والقطري. ورابعها عدم النص على تضامن الشخص المعنوي مع الشخص الطبيعي في تعويض ضحايا الاتجار أو في دفع الغرامات المالية المحكوم بها. وآخرها عدم النص على إنشاء صندوق حكومي لتعويض ضحايا الاتجار بالبشر، وذلك على نحو ما فعله المشرع المصري في قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم 64 لسنة 2010 حين نصت المادة (27) منه على أنه: "ينشأ صندوق لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر، تكون له الشخصية الاعتبارية العامة، يتبع رئيس مجلس الوزراء، ويتولى تقديم المساعدات المالية للمجنى عليهم ممن لحقت بهم أضرار ناجمة عن أى من الجرائم المنصوص

عليها في هذا القانون. ويصدر بتنظيم هذا الصندوق وتحديد اختصاصاته الأخرى وموارده ومصادر تمويله قرار من رئيس الجمهورية. وتؤول حصيلة الغرامات المقضى بها في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، والأموال والأدوات ووسائل النقل التي يحكم بمصادرتها إلى الصندوق مباشرة، وللصندوق أن يقبل التبرعات والمنح والهبات من الجهات الوطنية والأجنبية".

### المبحث الثالث: أسباب انتشار جرائم الاتجار بالبشر وخطورتها وكيفية مواجهتها.

يحول انتشار جرائم الاتجار بالبشر بالتوسع متى ما وردت التسهيلات سواء كانت تهاون من الحكومات وعدم سن القوانين الصارمة وبالتالي فإن تكاتف المجتمع الدولي في الصد من الجرائم التي تخرق الحق البشري يكون لها الأثر الكبير في عدم خوض من تسوء أنفسهم لارتكاب تلك الأفعال.

### المطلب الاول: أسباب انتشار جرائم الاتجار بالبشر وخطورتها.

#### أولاً: أسباب انتشار جرائم الاتجار بالبشر.

عند النظر الى ضحايا الاتجار بالبشر فهم يمثلون سوقاً عالمياً بلا شك لمتمرسين هذا النوع من العمل السيء وبالتالي فإن الأسباب والعناصر التي تسهل العملية في طلب الضحايا على النحو التالي:

- 1- الفقر خاصة في المناطق الريفية وكذلك الطبيعة الاقتصادية السيئة في كثير من الدول.
- 2- الهجرة من اجل كسب حياة أفضل في المعيشة ويرى الانسان انه قد أصبح أحد الضحايا للمتاجرة به تحت قيود لا فكك منها.
- 3- الزواج القسري فهو شكلاً من اشكال الاتجار بالبشر الذي جعل بعض الدول تبيح للأب أو الولي في أن يتصرف بالمرأة لمن يدفع الثمن أكثر دون أن يكون حق الاعتراض على الزواج قائم وليس لها إلا الطاعة والقبول ويترتب على ذلك خيال للأنتى الانتقال إلى

حياة كريمة ترى انها قد وقعت في عكس ماكان في مخيلتها وانما كانت إلا إحدى ضحايا الاتجار بالبشر للمتاجرة بها.

4-عمل الأطفال القصر وعباً عائلاتهم عليهم نتيجة عدم دعم بعض الحكومات لهم.

5-العدد الهائل من الأطفال المشردين.

6-عدم توفر فرص التعليم ودعمها.

7-جمود بعض القوانين والأنظمة وعدم جعلها موضع التنفيذ.

نخلص بالقول إن ماورد ذكره هي ليس إلا على سبيل المثال لا الحصر والتي إحدى أسباب الذي جعلت جرائم الاتجار بالبشر وسيلة للإنتشار (Shā'ir, 2012).

**ثانياً: المخاطر الناتجة عن جرائم الاتجار بالبشر.**

الاتجار بالبشر انتهاكاً صريحاً بحق البشرية في حقوق الانسان الأساسية كحق من التحرر من العبودية بجميع اشكالها.

1-المخاطر الاجتماعية والإنسانية.

إن الاتجار بالبشر يجعل من الضحية بلا شك أكثر ضعفاً مما يجعله خاضع لكافة الطلبات التي ترد عليه من التجار ورغباتهم كما ان الاتجار يسهم الى التفكك الاسري والاجتماعي الذي هو من ركائز المجتمع لان تلك الضحايا يتولد الكثير من الأذى عليهم سواء كان النفسي أو الجسدي والاصابات بأمراض جراء ممارسات أنشطة جنسية وتعاطي مخدرات حتى تكون عرضة للابتزاز (Shā'ir, 2012).

كما أن من الآثار الاجتماعية فقد أشار تقرير الأمم المتحدة بأن الأموال التي تجنيها عصابات الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر تتجه لا محال له نحو اضعاف الشباب والعمل

على الانحطاط والانحيار الأخلاقي في المجتمع وهذا يؤثر سلباً على القدرة الإنتاجية للشباب بشكل خاص والمجتمع بشكل عام (Al-Harīrī, 2021).

## 2- المخاطر الاقتصادية.

مخاطر الاتجار بالبشر له أثر على النظام الاقتصادي لأنها عملية متكاملة يقودها من تسوء لهم انفسهم في المتجارة بالإنسان لانه السلعة الأساسية التي يمكن من خلالها قياس أنظمة السوق للعرض والطلب في بيع الانسان وبالتالي فإن الجماعات الاجرامية المنظمة هي احد الوسائل في عملية الوساطة بين الضحة والجماعات المعنية بممارسة الاستغلال الجنسي أو أي صورة من صور الاتجار بالبشر.

## 3- المخاطر الأمنية.

أثر جرائم الاتجار بالبشر قد يصل إلى فساد سلطة الحكومة لذلك نرى أن الحكومات تسعى جاهدة في المكافحة والسيطرة على نطاقها الجغرافي من هذا النوع من الجرائم وذلك لأنها تولد مخاطر على الصعيد الأمني باعتبار أن هذه العصابات ترتكب العديد من أنواع الجرائم وهدفها الأساسي هو الربح الناتج من الاستغلال في ظل العديد من التجاوزات من خلال المثل في الرشاوي وافساد الذمم للمسؤولين أو رجال السياسة وقد تلجأ إلى أسلوب التهديد بارتكاب جرائم بحقهم تصل إلى القتل وذلك من أجل الهيمنة والسيطرة التي تعيش من خلالها العصابات في ظل ممارسة النشاط الإجرامي لها (Shā'ir, 2012).

## المطلب الثاني: كيفية مواجهة جرائم الاتجار بالبشر

مواجهة جرائم الاتجار بالبشر يتطلب اتباع منهج دولي بالإضافة الى وضع خطط استراتيجية وذلك بهدف اعداد تدابير متنوعة تكفل حماية الضحايا والحد من هذه الجرائم وصولاً الى منعها، وذلك يتم من خلال سن التشريعات والمبادرات الاجتماعية والخطط الاقتصادية والتوعية والحملات الاعلامية.

أولاً: المواجهة التشريعية

حيث يتعين على جميع الدول وضع تدابير تشريعية تهدف الى تجريم الافعال التي تتم بها هذه الجريمة وصولاً الى عقاب الفاعلين والمساهمين فيها سواء كانوا اشخاص طبيعيين او اعتباريين، بحيث تضمن هذه التدابير التشريعية توفير حماية قانونية شاملة لضحايا الاتجار بالبشر.

ثانياً: المواجهة التوعوية

وذلك من خلال نشر الوعي في المجتمع، وترسيخ القيم الدينية والاخلاقية وذلك من عبر المناهج الدراسية والحملات الاعلامية الممنهجة في مختلف الوسائل ويتم ذلك بالتعاون مع مؤسسات المجتمع الحكومية والخاصة.

ثالثاً: المواجهة الميدانية

ويتم ذلك من خلال خطوات عملية من قبل اجهزة والسلطات المختصة تستهدف:

1- مواجهة العرض: وذلك من خلال مواجهة الظروف التي تؤدي الى جرائم الاتجار بالبشر مثل: الظروف التعليمية والاقتصادية والثقافية ومعالجتها من خلال تحسين التعليم وتوفير الوظائف المناسبة.

2- مواجهة الطلب: من خلال ملاحقة تجار ضحايا الاتجار بالبشر وتقديمهم للعدالة، وتعريضهم امام المجتمع عبر وسائل الاعلام المختلفة.

رابعاً: اعداد التقارير والاحصائيات الرسمية

وذلك يساهم في في الحد من هذه الجريمة من خلال اعداد الدراسات من قبل الجهات الرسمية التي تبين الاعداد الحقيقية للضحايا واعمارهم وجنسهم، وتبين عدد مرتكبين هذه الجرائم البشعة وعدد القضايا المحالة للجهات المختصة بالاضافة الى رصد المناطق التي تعد بؤرة لهذه الجريمة حيث تساهم هذه التقارير والاحصائيات في دراسة وتحليل

الجريمة ومن ثم وضع الحلول المناسبة لمواجهتها (Shā'ir, 2012) .

### النتائج:

- 1- وضع المشرع الإماراتي قانوناً خاصاً لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر كقانون مكمل لقانون العقوبات الاتحادي ولم يكتف المشرع في هذا الشأن بمجرد تعديل نصوص هذا الأخير لمواجهة هذه الجرائم، وهذه خطوة هامة في مكافحة هذه الجرائم.
- 2- تعتمد سياسة المشرع الإماراتي في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر على أمور ثلاثة رئيسية: أولها التوسع في نطاق الأفعال المكونة للركن المادي في جريمة الاتجار، لتستوعب أفعالاً أخرجها المشرع الدولي من دائرة الاتجار بالبشر. وثانيها تشديد العقوبات الموقعة على مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر بما يكفل تحقيق الردع اللازم من ارتكاب هذه الجرائم. وثالثها وضع حماية خاصة للأطفال والضحايا بوجه عام والشهود.

### التوصيات:

- 1- نرى ضرورة تجريم فعل التحريض على ارتكاب جرائم الاتجار بالبشر بكافة صوره، وبأي وسيلة كانت وأياً كان الأثر القانوني أو الواقعي المترتب على هذا التحريض.
- 2- نوصي بإنشاء صندوق حكومي لرعاية ضحايا الاتجار بالبشر وتقديم المساعدات المالية للمجني عليهم، وبحيث تكون مصادر تمويله الأساسية من الغرامات والمصادرات المحكوم بها على الجناة، بجانب الدعم المالي الحكومي والدعم المالي من قبل مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

### خاتمة

تناولت هذه الدراسة الموجزة بحث سياسة المشرع الإماراتي في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، من خلال التعرض في فرع أول لماهية هذه الجرائم، وفي فرع ثان للجوانب الإيجابية والسلبية لسياسة المشرع الإماراتي في مكافحة الاتجار بالبشر ونرى إلى نظرة المشرع الإماراتي

التوصيات المدرجة والعمل بما حتى تكون هذه النوع من الجرائم قد تم العمل بما من كل الجوانب.

## References

- Al-Alfi, Ahmad 'Abdul'aziz. 1980. Sharh Qānūn Al-'Uqūbāt. Al-Qism Al-'Ām.
- Al-Dabbās, Muḥammad Nūr Khālid. 2017. Wāqi' Al-Jarīmah Al-Munazzamah Fī Al-Urdūn. Al-Ṭab'ah Al-Ūlā. Dār Yāfā Al-'Ilmiyyah Li Al-Nashr Wa Al-Tawzī'. 'Omān.
- Al-Ḥarīrī, Muḥammad Surūr. 2021. Al-Attijār Bi Al-Bashar Wa Subul Mukāfahatihi. Al-Markaz Al-'Arabī Li Al-Buḥūth Wa Al-Dirāsāt. Al-Shabakah Al-'Ankabūtiyyah. Tārīkh Al-Itṭilā'. 25/12/2021. <http://acrseg.org/41360>.
- Al-Qahwajī, 'Alī; Al-Shādhli, Fatūh. 2002. Sharh Qānūn Al-'Uqūbāt. Al-Qism Al-'Āma. Dār Al-Hudā Li Al-Maṭbū'āt. Al-Iskandariyyah. Miṣr.
- Al-Sharfī, 'Alī Ḥasan. 2009. Aḥkām Jarāim Al-Ikhtiṭāf Wa Al-Taqaṭṭu'. Dār Al-Kutub Al-Yamaniyyah. Al-Yaman.
- Ḥarbah, 'Alī Yūsof Muḥammad. 1995. Al-Nazariyyah Al-'Āmah Li Al-Natījah Al-Ijrāmiyyah Fī Qānūn Al-'Uqūbāt. Risālat Duktūrah. Jāmi'at Al-Qāhirah.
- Ḥusnī, Maḥmūd Najīb. Al-Nazariyyah Al-'Āmah Li Al-Qaṣd Al-Jināi. Dār Al-Nahḍah Al-'Arabiyyah. Al-Qāhirah. Miṣr.
- Muḥammad, Fāyiz Muḥammad Ḥusayn. 2016. Ḥuqūq Al-Insān "Dirāsah Muqāranah". Dār Al-Maṭbū'ah Al-Jāmi'iyyah. Al-Iskandariyyah. Miṣr.
- Mukhtār, Muḥammad Al-Qāḍi. 2011. Al-Ittijār Fī Al-Bashar. Dār Al-Ma'rifat Al-Jāmi'iyyah. Al-Iskandariyyah. Miṣr.

- Mutawallī, Rāmī Al-Qāḍi. 2015. Jarīmat Al-Ittijār Bi Al-Bashar Fī Al-Qānūn Al-Imārātī Fī Daw Aḥdath Al-Ta'dīlāt. Majallat Jāmi'at Al-Shāriqah Li Al-'Ulūm Al-Shar'iyyah Wa Al-Qānūniyyah. V12. No.1.
- Qāsim, Sa'id Aḥmad 'Alī. 2011. Sharḥ Qānūn Al-Ittijār Bi Al-Bashar Al-'Ommānī "Dirāsah Muqāranah Bayn Al-Tashrī'āt Al-'Arabiyyah Wa Al-Ajnabiyyah". Dār Al-Jāmi'ah Al-Jadīdah. Al-Iskandariyyah. Miṣr.
- Qūrārī, Fatīḥah Muḥammad. 2009. Al-Muwājahah Al-Jināiyah Li Jarāim Al-Ittijār Bi Al-Bashar. Dirasāh Fī Al-Qānūn Al-Imārātī Al-Muqāran. Majallat Al-Sharī'ah Wa Al-Qānūn. Kulliyat Al-Qānūn. Jāmi'at Al-Imārāt Al-'Arabiyyah. No.40. Al-Imārāt.
- Shā'ir, Rāmyā Muḥammad. 2012. Al-Ittijār Bi Al-Bashar. Manshūrāt Al-Ḥalabī Al-Ḥuqūqiyyah. Al-Ṭab'ah Al-Ūlā.
- Ṭalḥah, Muḥammad Ḥasan. 2014. Jarāim Al-Ittijār Bi Al-Bashar. Al-Qāhirah.